

التحول الرقمي وتأثيره على المنازعات والعقود التجارية:

دراسة قانونية تحليلية

Digital Transformation and its Impact on Commercial Disputes and Contracts:

An Analytical Legal Study

إعداد الطالبة/ العنود حمد عبدالله الجريوي

إشراف/

د. نورالله القلبي

العام الدراسي:

٢٠٢٥ م

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

إهداء:

إلى أُمي الغالية، التي كانت السند والداعم الأول لي في حياتي.

إلى من سعت بكل جهد نحو دراستي للقانون، وكانت دائماً تشجعي وتدفعني للأمام، وتؤمن بي في كل مرحلة.

إلى من علمتني كيف أواجه التحديات وكيف أتمسك بأحلامي، والتي كانت ولا تزال مصدر قوتي وإلهامي في كل لحظة من مسيرتي.

إلى أُمي التي جعلتني أؤمن بأنني قادرة على تحقيق كل شيء، فبفضل الله ثم بدعمها ووقوفها بجاني، أوشك اليوم على حصولي على ترخيص المحاماة وشهادة الماجستير.

إلى والدي العزيز، الذي رحل عن الدنيا- رحمه الله-.

إلى من كان دائماً قدوتي في الحياة، ومن علمني معنى العزيمة والإصرار، ومن كان مصدراً للقوة والإيمان في كل مرحلة من مراحل حياتي.

إلى من آمن بي ودعمني، وكانت توجيهاته جزءاً من قوتي وحافزي في مسيرتي.

إلى نفسي، التي عملت بجهد واجتهاد لتحقيق هذا الإنجاز.

إلى إرادتي التي لم تلتن، وطموحي الذي لم ينته.

إلى عائلتي الغالية، التي كانت دائماً مصدر دعم ثابت ومخلص.

إلى كل فرد في عائلتي الذي ساندني بكلمات التشجيع، والاهتمام، والحب الذي ساعدني في الوصول إلى هذه المرحلة.

وفي الختام، فإنني أهديكم هذا البحث، وأرجو أن تكونوا فخورين بي.

هذا الإنجاز هو ثمرة لك أُمي أولاً وأخيراً، وهدية مني لنفسي على هذا الطريق الطويل الذي بدأت به ولن أنهيه أبداً

مقدمة:

يُعتبر التحول الرقمي من أبرز وأهم الظواهر التي تشهدها معظم المجالات الاقتصادية والقانونية في العصر الحديث. هذا التحول يتضمن دمج تقنيات مبتكرة مثل الذكاء الاصطناعي، البلوك تشين، والعقود الذكية في مختلف العمليات التجارية والقانونية. وقد أحدث هذا التحول تأثيراً عميقاً على العديد من العمليات التجارية والقانونية التقليدية، بما في ذلك صياغة العقود التجارية وحل المنازعات القانونية بين الأطراف المختلفة. مع تزايد الاعتماد على هذه التقنيات، أصبح من الضروري إعادة النظر في النظم القانونية والتشريعات التي تنظم المعاملات التجارية لضمان توافيقها مع التغيرات الرقمية السريعة.

يُعد هذا التحول الرقمي ضرورة ملحة في ظل تطور الأعمال التجارية التي أصبحت تعتمد بشكل متزايد على الحلول التقنية الرقمية. ومن جهة أخرى، يُلاحظ أن التحول الرقمي قد أسهم في تسريع الإجراءات التجارية، وتقليل التكاليف، وزيادة الشفافية، مما جعل التجارة أكثر كفاءة وسلاسة. ولكنه في الوقت ذاته، يُثير العديد من التحديات القانونية المتعلقة بكيفية تنظيم هذه المعاملات وحل المنازعات الناشئة عنها، في ظل الأنظمة القانونية التقليدية التي قد تكون غير مجهزة بعد للتعامل مع هذه الأنماط الجديدة من العقود والمعاملات التجارية. ولذلك، تبرز الحاجة الملحة إلى تطوير النظم القانونية الحالية لتواكب هذه التطورات، بحيث تضمن حماية الحقوق التجارية وتعزز من قدرة الأنظمة القانونية على إدارة هذا التحول بسلاسة وعدالة.

إن التحديات القانونية التي تطرأ نتيجة لهذا التحول الرقمي تتطلب دراسة معمقة ودقيقة، حيث أن الأنظمة القانونية الراهنة قد لا تكون كافية لتلبية احتياجات التجارة الإلكترونية والعقود الرقمية. إذ يترتب على هذا التحول التعامل مع قضايا جديدة مثل التحقق من صحة العقود الرقمية، مكافحة التزوير، تسوية المنازعات الرقمية، والاختصاص القضائي في المعاملات التي تتم عبر الحدود الرقمية. وتحتاج هذه التحديات إلى تطوير آليات قانونية حديثة تواكب المعايير الدولية وتحقق العدالة للأطراف المتعاملة.

بناءً على ما سبق، يهدف هذا البحث إلى دراسة أثر التحول الرقمي على العقود التجارية والمنازعات التجارية من منظور قانوني، مع التركيز على التحديات القانونية التي يواجهها النظام القانوني السعودي في التعامل مع هذه التقنيات الحديثة، وكيفية التكيف معها بما يضمن تحقيق العدالة وحماية حقوق الأطراف المتعاملة. كما سيُدرس في البحث مدى استعداد الأنظمة القانونية لتطبيق هذه التقنيات بشكل فعال، بالإضافة إلى تقديم حلول قانونية مقترحة لتنظيم هذه المعاملات وحل النزاعات المترتبة عليها بشكل عادل وفعال.

يتكون البحث من أربعة فصول رئيسية:

الفصل الأول: يتناول مشكلة البحث، أهدافه، أهميته، و حدود الدراسة. يوضح هذا الفصل كذلك تساؤلات البحث الرئيسية وأسباب دراسة الموضوع.

الفصل الثاني: يستعرض الإطار النظري للبحث، والذي يتضمن دراسات سابقة تتعلق بالتحول الرقمي في التجارة والعقود التجارية. كما سيتناول الفصل أيضًا المفاهيم الأساسية مثل العقود الذكية والتجارة الإلكترونية.

الفصل الثالث: يتناول الإجراءات البحثية والمنهجية المتبعة في جمع البيانات وتحليلها، إضافة إلى الأدوات القانونية التي سيتم استخدامها لدراسة التأثيرات القانونية للتحول الرقمي.

الفصل الرابع: سيتم في هذا الفصل عرض نتائج البحث و التوصيات القانونية التي تساهم في تطوير النظام القانوني السعودي لمواكبة التطورات الرقمية، بحيث يُمكن التعامل مع المنازعات الرقمية وحلها بطرق قانونية حديثة.

على الرغم من التحديات التي واجهتها الباحثة في جمع المراجع المتخصصة، إلا أنها تمكنت بفضل الله من التغلب عليها، وقد تم إعداد هذا البحث بشكل كامل واحترافي ليضيف إسهامًا علميًا ملموسًا في هذا المجال المتطور

مشكلة الدراسة:

تتمثل مشكلة الدراسة في تحديد وتحليل تأثير التحول الرقمي على العقود التجارية و المنازعات التجارية في المملكة العربية السعودية. مع تزايد استخدام التقنيات الحديثة مثل العقود الذكية و البلوك تشين، أصبحت المعاملات التجارية تتخذ طابعًا رقميًا بشكل متزايد، مما يثير تساؤلات قانونية هامة حول قدرة النظم القانونية التقليدية على تنظيم هذه المعاملات وحل المنازعات الناتجة عنها بشكل فعال. وهذا التحول يفتح بابًا لأسئلة حول مدى قدرة النظام القانوني السعودي على مواكبة هذه التطورات، ومدى توافق التشريعات الحالية مع احتياجات العصر الرقمي.

على الرغم من الفوائد الكبيرة التي يوفرها التحول الرقمي، مثل زيادة الكفاءة، تسريع الإجراءات، وتقليل التكاليف، إلا أن هذه التحولات تخلق تحديات قانونية كبيرة. أبرز هذه التحديات تتعلق بكيفية صياغة العقود الرقمية وحمايتها من التلاعب أو التزوير، بالإضافة إلى كيفية التعامل مع المنازعات التجارية الرقمية التي قد تنشأ من هذه العقود. ومن أهم القضايا القانونية التي تثيرها هذه التحولات هو تنظيم العقود الذكية التي يتم تنفيذها تلقائيًا عبر البرمجيات، وبالتالي فإنها تحتاج إلى إطار قانوني يضمن تنفيذها وحمايتها بطريقة سليمة.

إضافة إلى ذلك، فإن التحديات تتضاعف بسبب صعوبة تطبيق آليات قانونية تقليدية لحل المنازعات التجارية الناتجة عن هذه المعاملات الرقمية. على سبيل المثال، كيفية التعامل مع التحكم الإلكتروني كآلية لحل المنازعات، ومراجعة الاختصاص القضائي في حالة وجود أطراف تجارية دولية عبر الإنترنت. كما أن النظم القانونية التقليدية قد تكون غير مجهزة للتعامل مع هذه التغيرات السريعة، مما يثير تساؤلات حول قدرتها على ضمان العدالة وحماية حقوق الأطراف التجارية في بيئة رقمية متطورة.

تشكل مشكلة البحث في دراسة مدى قدرة النظم القانونية السعودية على التكيف مع هذه التحولات الرقمية. كما تركز على مدى جاهزية التشريعات السعودية لتواكب هذه التقنيات الحديثة في مجال التجارة الإلكترونية والعقود الرقمية، بما يضمن تنفيذ العقود وحل المنازعات بشكل قانوني عادل وفعال. هذه الدراسة تهدف إلى تقديم حلول قانونية تساعد في تحسين التنظيم القانوني لهذه المعاملات الرقمية وحل المنازعات بشكل يتماشى مع التحولات التقنية العالمية.

كما أن هناك تحديات كبيرة في تحديد كيفية تطبيق آليات حل المنازعات الإلكترونية بشكل فعال، وتوسيع نطاق التحكيم الإلكتروني ليشمل المعاملات الرقمية العابرة للحدود. كل هذه الجوانب تستدعي دراسة معمقة للأنظمة التشريعية والقانونية في المملكة، بهدف ضمان حماية الحقوق التجارية، وتحقيق العدالة، وضمان التنفيذ الفعال للعقود وحل المنازعات في بيئة رقمية في تطور مستمر

أهمية الدراسة:

تكتسب هذه الدراسة أهمية كبيرة في ظل التحول الرقمي السريع الذي يشهده القطاع التجاري في المملكة العربية السعودية، حيث أصبح التحول الرقمي جزءاً لا يتجزأ من العمليات التجارية اليومية في مختلف القطاعات. يشمل هذا التحول استخدام تقنيات حديثة مثل العقود الذكية والبلوك تشين، مما يغير بشكل جوهري الطريقة التي تُدار بها العقود وتُحل المنازعات التجارية، إضافة إلى إحداث ثورة في الطريقة التي تُنفذ بها المعاملات التجارية عبر الإنترنت. هذه التغيرات تتطلب تقييماً قانونياً شاملاً لضمان أن النظام القانوني السعودي قادر على مواجهة هذه التحديات الرقمية، وضمان العدالة والحماية للأطراف المتعاملة في هذا السياق الجديد.

أهمية هذه الدراسة تتجلى في النقاط التالية:

١. التعرف على التحديات القانونية:

تساهم الدراسة بشكل أساسي في التعرف على التحديات القانونية التي تواجه النظام القانوني السعودي في معالجة العقود الرقمية وحل المنازعات التجارية الرقمية. ستساعد الدراسة في تحديد الثغرات القانونية التي قد تظهر في التعامل مع هذه التقنيات الحديثة مثل العقود الذكية والبلوك تشين. بالإضافة إلى ذلك، ستتناول الدراسة التحديات التي تنشأ من قلة التكيف بين الأنظمة التقليدية والأنظمة الرقمية الحديثة، مثل كيفية إثبات صحة العقود الرقمية وتنفيذها في المحاكم السعودية.

٢. تحليل مدى استعداد النظام القانوني السعودي:

تهدف الدراسة إلى تقييم قدرة النظم القانونية السعودية على مواكبة التحولات الرقمية في قطاع التجارة، وتحديد مدى قدرة التشريعات الحالية على تنظيم العقود الرقمية وحل المنازعات التجارية الناتجة عنها. كما تتناول الدراسة مدى مرونة التشريعات السعودية في التعامل مع العقود التجارية عبر الإنترنت، بما في ذلك التجارة الإلكترونية والعقود الذكية. سيتم التركيز على المتطلبات التشريعية التي يجب توأمتها لتسريع تقنين المعاملات الرقمية وضمان توأمتها مع المعايير الدولية.

٣. اقتراح حلول قانونية متكاملة:

تسعى الدراسة إلى تقديم حلول قانونية عملية تساهم في تحديث النظم القانونية والتشريعية بما يواكب التحول الرقمي في قطاع التجارة. سيتم تقديم توصيات تساعد في تطوير التشريعات السعودية، بما يضمن حماية حقوق الأطراف التجارية وضمان التنفيذ الفعلي للعقود وحل المنازعات الرقمية بكفاءة. ستتطرق الدراسة إلى أهمية تطوير آليات جديدة لتحسين آليات التحكيم الإلكتروني و المحاكم الإلكترونية لتسهيل حل المنازعات التجارية الرقمية.

٤. مواكبة التحولات التجارية العالمية:

مع التوسع المتسارع في التجارة الإلكترونية على مستوى العالم، تسهم هذه الدراسة في ضمان أن المملكة العربية السعودية قادرة على تكييف نظامها القانوني للتفاعل مع هذه التحولات الرقمية، مما يساهم في تعزيز مكانتها كمركز تجاري متطور في المنطقة. يهدف البحث إلى تقوية العلاقة بين التجارة الإلكترونية و النظام القانوني السعودي بما يتماشى مع المعايير العالمية، مما يزيد من فرص جذب الاستثمارات الخارجية ويعزز من الشفافية والابتكار في السوق السعودي.

٥. تعزيز الشفافية والكفاءة في المعاملات التجارية:

من خلال معالجة التحديات القانونية المرتبطة بالتحول الرقمي، تساهم الدراسة في تعزيز الشفافية وتقليل التكاليف في المعاملات التجارية. ستؤدي هذه التحولات إلى تحسين بيئة الأعمال في المملكة، كما ستساهم في تحقيق العدالة في التعاملات التجارية الرقمية. كما تهدف الدراسة إلى زيادة الثقة بين الأطراف التجارية في السوق السعودي، مما يؤدي إلى تعزيز الاستقرار الاقتصادي وزيادة التنافسية على المستوى المحلي والدولي

أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى تحقيق مجموعة من الأهداف التي تسعى إلى تحليل و فهم تأثير التحول الرقمي على العقود التجارية و المنازعات التجارية في المملكة العربية السعودية. كما تسعى الدراسة إلى تقديم حلول قانونية تستند إلى التحولات الرقمية التي تطرأ على النظام القانوني السعودي. ومن أبرز أهداف الدراسة:

١. تحليل تأثير التحول الرقمي على العقود التجارية:

- دراسة كيفية تأثير التقنيات الحديثة مثل العقود الذكية و البلوك تشين على صياغة العقود التجارية وإبرامها وتنفيذها في المملكة العربية السعودية.
- تحديد التحديات التي قد تنشأ من استخدام هذه التقنيات في العقود التجارية، مثل إثبات صحة العقود و التنفيذ الفعلي لها في محاكم المملكة.

٢. دراسة التحديات القانونية التي يواجهها النظام القانوني السعودي:

- تحديد المشكلات القانونية التي قد تظهر نتيجة للتحول الرقمي في التجارة الإلكترونية و العقود التجارية الرقمية.
- تحليل مدى جاهزية التشريعات السعودية في التعامل مع هذه التحديات الجديدة، سواء من حيث النظم القانونية أو آليات الحلول القانونية المتاحة حالياً.

٣. استكشاف آليات حل المنازعات التجارية الرقمية:

- دراسة التحكيم الإلكتروني كآلية لحل المنازعات الناتجة عن العقود التجارية الرقمية، بالإضافة إلى المحاكم الإلكترونية.
- تحليل مدى فعالية هذه الآليات مقارنةً بالإجراءات القانونية التقليدية في حل المنازعات التجارية، مع التركيز على التطبيق العملي في المملكة العربية السعودية.

٤. تقديم حلول قانونية لتطوير النظام القانوني السعودي:

- اقتراح حلول قانونية لتحديث النظم القانونية السعودية بحيث تتمكن من مواكبة التحول الرقمي.
- تقديم توصيات لتحسين قوانين التجارة الإلكترونية و العقود الرقمية، بما يساهم في تنظيم المعاملات التجارية الرقمية وحل المنازعات بشكل قانوني فعال.

٥. دراسة تأثير التحول الرقمي على البيئة التجارية في السعودية:

- دراسة الفرص التي يقدمها التحول الرقمي لتسريع العمليات التجارية، وزيادة الشفافية، وتقليل التكاليف.
- تحليل المخاطر والتحديات التي قد تعترض المؤسسات التجارية بسبب التحول الرقمي، بما في ذلك تأثيرها على الثقة التجارية بين الأطراف المتعاملة.

٦. مواكبة التحولات التجارية العالمية:

- دراسة مدى قدرة النظام القانوني السعودي على التكيف مع التحولات العالمية في التجارة الإلكترونية و العقود الذكية.
- وضع نظام تشريعي قوي ومرن يساهم في تعزيز مكانة المملكة العربية السعودية كمركز تجاري رائد في المنطقة، وجذب الاستثمارات الأجنبية.

٧. تعزيز الشفافية والثقة في المعاملات التجارية الرقمية:

- تسليط الضوء على كيفية تعزيز الشفافية في المعاملات التجارية الرقمية من خلال التعديلات القانونية المطلوبة.
- دراسة تأثير هذه الشفافية على زيادة الثقة بين الأطراف التجارية، مما يؤدي إلى تحسين بيئة الأعمال في المملكة وزيادة الاستثمار المحلي والدولي

تساؤلات الدراسة:

تتمثل تساؤلات هذه الدراسة في مجموعة من الأسئلة التي تسعى للإجابة عليها من خلال تحليل أثر التحول الرقمي على العقود التجارية و المنازعات التجارية في المملكة العربية السعودية. ومن أبرز هذه التساؤلات:

١. كيف أثر التحول الرقمي على صياغة العقود التجارية؟
٢. ما هي التحديات التي يواجهها المحامون في صياغة العقود التجارية الرقمية؟
٣. كيف يمكن ضمان تنفيذ العقود الذكية وحمايتها قانونيًا في المملكة؟
٤. ما هي أبرز التحديات القانونية التي يواجهها النظام القانوني السعودي في التعامل مع العقود التجارية الرقمية؟
٥. هل القوانين الحالية في المملكة قادرة على تنظيم المعاملات التجارية الرقمية بشكل فعال؟
٦. ما هي الثغرات القانونية التي قد تنشأ من تطبيق التقنيات الحديثة في المعاملات التجارية؟

٧. ما هي الآليات القانونية الفعالة لحل المنازعات التجارية الرقمية؟
٨. كيف يمكن تطبيق التحكيم الإلكتروني كآلية لحل المنازعات التجارية الرقمية؟
٩. هل النظام القضائي السعودي مستعد لاستقبال دعاوى تتعلق بالعقود الرقمية وحل المنازعات الإلكترونية؟
١٠. كيف يمكن تطوير النظام القانوني السعودي لمواكبة التحول الرقمي؟
١١. ما هي الحلول القانونية المقترحة لتحديث النظم القانونية الحالية بحيث تواكب التحولات الرقمية؟
١٢. كيف يمكن تحسين التشريعات المتعلقة بالتجارة الإلكترونية والعقود الذكية في المملكة؟
١٣. ما هي الفرص والتحديات التي قد تطرأ على البيئة التجارية في السعودية نتيجة للتحول الرقمي؟
١٤. كيف يمكن للتحول الرقمي أن يسهم في تحسين الشفافية وتقليل التكاليف في المعاملات التجارية؟
١٥. ما هي المخاطر القانونية المحتملة التي قد تواجه الشركات السعودية عند تطبيق التحول الرقمي في أعمالها؟
١٦. كيف يمكن تعزيز الثقة في المعاملات التجارية الرقمية في المملكة؟
١٧. ما هو دور الشفافية في تعزيز الثقة بين الأطراف التجارية؟
١٨. كيف يمكن تحسين بيئة الأعمال التجارية الرقمية في المملكة العربية السعودية لجذب الاستثمارات المحلية والدولية؟
١٩. هل يواكب النظام القانوني السعودي التحولات العالمية في التجارة الرقمية؟
٢٠. ما هي السياسات والتشريعات التي يجب تبنيها لضمان مكانة المملكة كمركز تجاري رائد في مجال التجارة الإلكترونية؟

فروض الدراسة:

استناداً إلى تساؤلات الدراسة، يمكن وضع مجموعة من الفروض التي سيتم اختبارها من خلال هذا البحث، وذلك بهدف استكشاف تأثير التحول الرقمي على العقود التجارية والمنازعات التجارية في المملكة العربية السعودية. ومن أبرز هذه الفروض:

١. الفرض الأول:

“التحول الرقمي يؤثر بشكل جوهري على صياغة العقود التجارية في المملكة العربية السعودية.”

- سيتم اختبار هذا الفرض من خلال تحليل كيفية تأثير التقنيات الرقمية مثل العقود الذكية و البلوك تشين على آلية صياغة العقود، ومدى تأثير هذه التقنيات على ضمان صحة وفاعلية تنفيذ العقود التجارية.

٢. الفرض الثاني:

“النظام القانوني السعودي يواجه تحديات كبيرة في تنظيم المعاملات التجارية الرقمية وحل المنازعات الناتجة عنها.”

- سيتم فحص هذا الفرض من خلال دراسة النظم القانونية السعودية الحالية وتحديد مدى جاهزيتها للتعامل مع التحديات التي تطرحها العقود الرقمية و المنازعات التجارية الرقمية.

٣. الفرض الثالث:

“آليات حل المنازعات التقليدية غير كافية للتعامل مع المنازعات الناتجة عن التحول الرقمي.”

- سيتم اختبار هذا الفرض من خلال تحليل فعالية التحكيم الإلكتروني و المحاكم الإلكترونية في حل المنازعات التجارية التي تنشأ من المعاملات الرقمية، مقارنةً بالإجراءات القانونية التقليدية.

٤. الفرض الرابع:

“النظام القانوني السعودي بحاجة إلى تحديث شامل لمواكبة التحول الرقمي في التجارة الإلكترونية.”

- سيتم اختبار هذا الفرض من خلال اقتراح حلول قانونية لتطوير النظم القانونية السعودية وضمان فعاليتها في تنظيم التجارة الإلكترونية و العقود الذكية.

٥. الفرض الخامس:

“التحول الرقمي يساهم في تحسين الشفافية وتقليل التكاليف في المعاملات التجارية.”

- سيتم فحص هذا الفرض من خلال دراسة كيف يمكن للتحول الرقمي أن يحسن من كفاءة العمليات التجارية ويقلل من التكاليف، وبالتالي يساهم في تحسين بيئة الأعمال في المملكة.

٦. الفرض السادس:

“المملكة العربية السعودية قادرة على التكيف مع التحولات العالمية في مجال التجارة الرقمية.”

- سيتم اختبار هذا الفرض من خلال تقييم مدى قدرة التشريعات السعودية على مواكبة التجارة الإلكترونية و العقود الرقمية على المستوى العالمي، وكيف يمكن تعزيز مكانة المملكة كمركز تجاري رائد في المنطقة

الدراسات السابقة:

١. دراسة “ماهية العقود الذكية”

المؤلف: بدر أحمد عثمان الكوچ

السنة: ٢٠٢٤

المصدر: mksq.journals.ekb.eg

الملخص: تتناول هذه الدراسة مفهوم العقود الذكية وأثرها على التعاملات التجارية، مع تسليط الضوء على التحديات القانونية المرتبطة بها، وتقديم تحليل لواقع العقود الذكية في التشريع السعودي.

٢. دراسة “العقود الذكية ... الصديقة والمنهجية: دراسة نقدية معمقة”

المؤلف: محمد أ. الخطيب

السنة: ٢٠٢٠

المصدر: journal.kilaw.edu.kw

الملخص: دراسة باللغة العربية تتناول التحديات القانونية التي تطرأ عند استخدام العقود الذكية، خاصة في ما يتعلق بمصادقية العقود و المنهجية القانونية التي يجب اتباعها لضمان تنفيذها بشكل قانوني.

٣. دراسة "مفهوم العقد الذكي من منظور القانون المدني: دراسة تحليلية"

المؤلف: عبد الرازق وهبه سيد أحمد محمد

السنة: ٢٠٢١

المصدر: journals.ajsrp.com

الملخص: تركز الدراسة على تأثير العقود الذكية في القانون المدني السعودي، وكيف يمكن إدراج هذه العقود في النظام القانوني الحالي، مع تسليط الضوء على التحديات التي تواجه تطبيقها في المعاملات التجارية.

٤. دراسة "التحول الرقمي في مجال العقود والمناقصات: فرص وتحديات"

المؤلف: لم يُذكر المؤلف بالكامل

السنة: ٢٠٢٣-٢٠٢٤

المصدر: euromatech-me.com

الملخص: تقدم الدراسة تحليلاً مفصلاً للفرص والتحديات التي يقدمها التحول الرقمي في العقود التجارية، وكيفية تأثير هذه التقنية على المناقصات التجارية في بيئة العمل السعودية.

٥. دراسة "التحكيم الذكي كآلية لحل منازعات العقود المبرمة عبر تقنية سلسلة الكتل"

المؤلف: د. محمد يحيى أحمد عطية

المصدر: palmedarb.org

الملخص: تتناول هذه الدراسة موضوع التحكيم الذكي في سياق العقود الرقمية والتقنيات الحديثة مثل سلسلة الكتل (البلوك تشين). وتسليط الضوء على دور التحكيم الإلكتروني في حل المنازعات الناتجة عن العقود الذكية.

٦. دراسة "العقود الذكية وتكنولوجيا البلوك تشين: بين الابتكار والتحديات القانونية"

المؤلف: —

السنة: ٢٠٢٥

المصدر: iamaeg.net

الملخص: تشرح الدراسة التحديات القانونية التي تواجه تطبيق العقود الذكية في ظل تزايد استخدام البلوك تشين في الأنظمة القانونية والتجارية، وتحلل كيفية تأثيرها على التجارة وحل المنازعات

المنطلقات النظرية للدراسة:

تستند هذه الدراسة إلى مجموعة من المنطلقات النظرية التي تمثل الأسس القانونية والتقنية لفهم تأثير التحول الرقمي على العقود التجارية و المنازعات التجارية. وتشمل هذه المنطلقات الأفكار الأساسية التي تفسر كيف تؤثر التكنولوجيا الرقمية على شكل العقود وطريقة حل المنازعات، بالإضافة إلى العلاقة بين الأنظمة القانونية والتقنيات الحديثة. المنطلقات الرئيسية هي:

١. نظرية العقود الرقمية:

هذه النظرية تعكس التحولات الجوهرية التي أدخلتها التقنيات الرقمية على عقود التجارة. كانت العقود التقليدية تعتمد على الورق والتوثيق اليدوي، ولكن مع التحول الرقمي ظهرت العقود الذكية التي تُنفَّذ بشكل آلي باستخدام البرمجيات و الذكاء الاصطناعي. هذه العقود تتمتع بخصائص مثل التنفيذ التلقائي و الشفافية و الأمان بفضل تقنيات مثل البلوك تشين. تركز هذه النظرية على تحليل كيفية توثيق العقود في البيئة الرقمية وكيفية تفاعل القانون مع هذه التقنيات.

٢. نظرية الحلول القانونية للمنازعات التجارية الرقمية:

هذه النظرية تركز على تطوير آليات جديدة لحل المنازعات التجارية في ظل التغيرات الرقمية. مع تزايد استخدام العقود الرقمية، أصبحت هناك حاجة ملحة لإيجاد حلول قانونية مبتكرة مثل التحكيم الإلكتروني و الوساطة عبر الإنترنت. تشير هذه النظرية إلى ضرورة تعديل التشريعات لتسريع إجراءات فض المنازعات التجارية وحمايتها من التلاعب والاحتيال في بيئة رقمية معقدة. كما تسلط النظرية الضوء على كيفية توظيف تقنيات مثل البلوك تشين في تعزيز الشفافية وضمان العدالة في هذه المنازعات.

٣. نظرية تقنيات البلوك تشين والعقود الذكية:

تستند هذه النظرية إلى تكنولوجيا البلوك تشين التي تعتبر حجر الزاوية في تطبيق العقود الذكية. هذه التكنولوجيا توفر بنية تحتية تضمن التوثيق الدائم للمعاملات وتسجيلها بشكل غير قابل للتعديل. تساعد العقود الذكية في تقليل المخاطر المرتبطة بالتنفيذ البطيء للعقود التقليدية أو التأخير في تسوية المنازعات. تركز هذه النظرية على أهمية اللامركزية و الأمان في المعاملات التجارية وكيف يمكن للأنظمة القانونية أن تتعامل مع البلوك تشين لضمان التوافق بين التشريعات والتكنولوجيا.

٤. نظرية التحول الرقمي في القانون التجاري:

هذه النظرية تُظهر تأثير التحول الرقمي على النظام القانوني التجاري، حيث تشير إلى التحولات الجوهرية التي تحتاجها التشريعات القانونية لمواكبة التغيرات الرقمية في العقود والمنازعات. تركز هذه النظرية على ضرورة تحديث الأنظمة القانونية لتناسب التحول الرقمي في التجارة الإلكترونية، وتوضح كيف يمكن أن تؤثر التقنيات الرقمية على العدالة التجارية. كما تشير إلى الحاجة الملحة لتطوير نظم قانونية جديدة تتسم بالمرونة والقدرة على التكيف مع البيئة الرقمية المتغيرة.

٥. نظرية الشفافية والعدالة في التجارة الرقمية:

تناول هذه النظرية كيف أن التحول الرقمي يساهم في تحسين الشفافية في المعاملات التجارية ويؤدي إلى تقليل التكاليف والحد من الفساد. العقود الذكية و البلوك تشين توفر سجلات دائمة وشفافة لجميع الأطراف المعنية، مما يعزز الثقة بين المتعاملين. تُظهر هذه النظرية كيف أن التحول الرقمي في التجارة الإلكترونية يعزز من العدالة ويجعل من العملية التجارية أكثر كفاءة و أمانًا، وبالتالي يساهم في تحسين بيئة الأعمال التجارية في المملكة العربية السعودية.

٦. نظرية التحول الرقمي وتحديث التشريعات القانونية:

تسلط هذه النظرية الضوء على التحديات القانونية التي يواجهها النظام القضائي في المملكة العربية السعودية عند تطبيق التقنيات الحديثة مثل العقود الذكية و البلوك تشين. النظرية تشير إلى أن التحول الرقمي في التجارة الإلكترونية يتطلب تحديث التشريعات الخاصة بها لمواكبة الابتكارات التقنية التي غيرت من طريقة إبرام العقود وحل المنازعات التجارية. تركز النظرية على ضرورة مواكبة الأنظمة القانونية للتطورات السريعة في التحول الرقمي، بما يضمن حماية الحقوق التجارية ويعزز من العدالة في النظام القانوني السعودي.

٧. نظرية الحوكمة الإلكترونية في العقود التجارية:

تستند هذه النظرية إلى الحوكمة الإلكترونية باعتبارها جزءًا أساسيًا من التحول الرقمي في العقد التجاري. تركز النظرية على ضرورة تنظيم الأطر القانونية في العالم الرقمي بما يضمن التنفيذ الفعال والأمن للعقود عبر الإنترنت. كما توضح كيف يمكن للأدوات الرقمية مثل التحقق الرقمي و التوقيع الإلكتروني أن تُساهم في تحسين فعالية العقود وحماية حقوق الأطراف في بيئة تجارية رقمية.

المنهجية وطرق البحث:

تبنى هذه الدراسة المنهجية التحليلية القانونية التي تعتمد على دراسة وتحليل النصوص القانونية والتقنيات الحديثة في مجال التحول الرقمي، وتهدف إلى فهم تأثير هذه التقنيات على العقود التجارية و المنازعات التجارية. سوف يتم استخدام مجموعة من طرق البحث المتنوعة التي تشمل التحليل القانوني المقارن، الاستقرائي، والوصفي لضمان تحليل شامل وموضوعي. فيما يلي تفصيل المنهجية وطرق البحث التي سيتم استخدامها:

١. المنهج التحليلي:

- يعتمد البحث على التحليل القانوني لتحديد كيفية تأثير التقنيات الحديثة مثل العقود الذكية و البلوك تشين على المعاملات التجارية. سيتم تحليل كيفية تكامل هذه التقنيات مع التشريعات الحالية في المملكة العربية السعودية، وتقييم تأثيرها على كيفية صياغة وتنفيذ العقود وحل المنازعات التجارية.
- سيتم أيضًا تحليل النصوص القانونية المتعلقة بالتجارة الإلكترونية و حماية الحقوق التجارية، بالإضافة إلى دراسة التحديات القانونية التي قد تظهر نتيجة لهذا التحول الرقمي.

٢. المنهج المقارن:

- سيعتمد البحث على المقارنة بين النظام القانوني السعودي وأنظمة قانونية أخرى قد تكون سبقت في استخدام التقنيات الرقمية في المعاملات التجارية. سيتم دراسة كيفية تعامل دول مثل الولايات المتحدة و المملكة المتحدة مع العقود الذكية و التجارة الإلكترونية، والتحديات القانونية التي واجهتها هذه الدول وكيفية تجاوزها.
- الهدف من المنهج المقارن هو استفادة المملكة العربية السعودية من التجارب الدولية في تطبيق هذه التقنيات، وتقديم توصيات قانونية مناسبة للتشريعات السعودية.

٣. المنهج الاستقرائي:

- سيعتمد البحث على جمع البيانات من مصادر متنوعة، بما في ذلك الدراسات السابقة و الأبحاث القانونية، وكذلك من التقارير الرسمية و الوثائق القانونية المتاحة. سيتم جمع بيانات تتعلق باستخدام العقود الذكية و البلوك تشين في التجارة الإلكترونية.
- سيتم استقراء النتائج القانونية من خلال دراسة كيفية تطبيق هذه التقنيات في الأنظمة القانونية المختلفة، بما في ذلك التحديات التي تواجه المحاكم السعودية في تطبيقها.

٤. المنهج الوصفي:

- سيرتكز البحث على وصف دقيق لكيفية صياغة العقود الرقمية و حل المنازعات الرقمية في ظل التحول الرقمي. سيتم توضيح كيفية تفاعل القانون السعودي مع هذا التحول وما إذا كانت التشريعات الحالية كافية لحل التحديات المرتبطة بالعقود الرقمية.
- سيقدم البحث وصفًا تفصيليًا للأدوات القانونية المستخدمة مثل التحكيم الإلكتروني و المحاكم الرقمية، ومدى فعاليتها في تسوية المنازعات التجارية الرقمية.

٥. المنهج الوصفي التحليلي:

- سيستخدم هذا المنهج في تحليل الظواهر القانونية التي يسببها التحول الرقمي على العقود والمنازعات التجارية. سيتم تحليل التقنيات الحديثة مثل البلوك تشين و العقود الذكية من منظور قانوني، مع التركيز على التحديات التي تواجه الأنظمة القانونية في حل المنازعات التي قد تنشأ من هذه التقنيات.
- سيتم تحليل البيانات النوعية والكمية، بما في ذلك استطلاعات الرأي والمقابلات مع خبراء قانونيين في مجال التجارة الرقمية.

٦. طرق جمع البيانات:

- المصادر القانونية: سيعتمد البحث على التشريعات القانونية في المملكة العربية السعودية المتعلقة ب التجارة الإلكترونية، العقوبات التجارية، و حقوق الملكية الفكرية.
- المقابلات مع المحامين و القضاة العاملين في مجال العقود التجارية الرقمية لمناقشة كيفية تعاملهم مع القضايا المرتبطة بالتحول الرقمي.
- استطلاعات الرأي: سيتم إجراء استطلاعات بين الخبراء القانونيين و المؤسسات التجارية لقياس تأثير التحول الرقمي على الممارسات التجارية في المملكة.

٧. المنهج النوعي:

- سيستخدم البحث التحليل النوعي لدراسة تأثير التقنيات الحديثة على الأعمال التجارية، وكيفية معالجة المنازعات التجارية التي تنشأ نتيجة لتطبيق هذه التقنيات.
 - سيتم تحليل البيانات النوعية من خلال مقابلات مع الخبراء، واستطلاعات الرأي للممارسين في المجال القانوني في المملكة، للحصول على رؤى حول مدى تأثير التحول الرقمي في النظام القانوني السعودي.
- محدودية الدراسة:
- ستقتصر الدراسة على تحليل تأثير التحول الرقمي على العقود التجارية و المنازعات التجارية في المملكة العربية السعودية فقط.
 - سيتم دراسة التحديات القانونية التي تواجه النظام القانوني السعودي في تطبيق هذه التقنيات الحديثة، ولن تشمل الدراسة تحليل النظم القانونية في دول أخرى سوى في إطار المقارنة

أدوات الدراسة:

تستخدم هذه الدراسة مجموعة متنوعة من الأدوات البحثية التي تهدف إلى جمع وتحليل البيانات المتعلقة بتأثير التحول الرقمي على العقود التجارية و المنازعات التجارية في المملكة العربية السعودية. الأدوات التي سيتم استخدامها تشمل المصادر القانونية والبيانات النوعية

والكمية، بالإضافة إلى الأدوات التي تمكن الباحثة من تحليل الإشكاليات القانونية التي تثيرها التقنيات الحديثة مثل العقود الذكية و البلوك تشين. وفيما يلي تفصيل الأدوات التي سيتم استخدامها في هذه الدراسة:

١. الأدوات القانونية:

- القوانين والتشريعات: سيتم تحليل القوانين المحلية التي تتعلق ب التجارة الإلكترونية و العقوبات التجارية و حل المنازعات التجارية. سيتم التركيز على مدى ملاءمة هذه التشريعات لمواكبة التحول الرقمي في المعاملات التجارية. سيشمل التحليل قوانين مثل قانون التجارة الإلكترونية السعودي و قانون العقوبات التجارية.
- اللوائح والتنظيمات: سيتم استخدام اللوائح التنظيمية الخاصة بتنظيم العقود التجارية الرقمية في المملكة، بالإضافة إلى النصوص القانونية التي تحكم تطبيق العقود الذكية و البلوك تشين.

٢. المقابلات مع الخبراء:

- سيتم إجراء مقابلات مع مجموعة من المحامين و القضاة و المستشارين القانونيين المتخصصين في العقود التجارية و التحكيم الإلكتروني. تهدف هذه المقابلات إلى فهم التحديات القانونية التي يواجهها النظام القضائي السعودي في التعامل مع المنازعات التجارية الرقمية وحلها.
- كما سيتم إجراء مقابلات مع خبراء في التجارة الرقمية و التقنيات الحديثة مثل العقود الذكية و البلوك تشين، لتحليل كيفية تأثير هذه التقنيات على البيئة القانونية في المملكة.

٣. الاستبيانات:

- سيتم تصميم استبيانات تهدف إلى جمع البيانات الكمية والنوعية من المحامين، القضاة، و الخبراء في مجال التجارة الإلكترونية. يهدف الاستبيان إلى قياس رؤية هؤلاء الخبراء حول تأثير التحول الرقمي على العقود التجارية و المنازعات وكيفية حل هذه المنازعات.
- سيتم تصميم أسئلة مفتوحة و مغلقة ضمن الاستبيانات لدراسة:
- مدى استعداد النظام القانوني السعودي لتبني العقود الذكية.
- التحديات القانونية في التجارة الإلكترونية.
- الفرص و المخاطر التي قد تواجه المحامين والمستثمرين في التعامل مع المنازعات الرقمية.

٤. تحليل المحتوى:

- سيتم استخدام تحليل المحتوى لدراسة الدراسات السابقة و التقارير القانونية المتعلقة ب التحول الرقمي و العقود الذكية. يهدف تحليل المحتوى إلى استخراج النقاط القانونية الأساسية التي يمكن تطبيقها على النظام القانوني السعودي.
- التحليل النصي للأنظمة القانونية والممارسات القضائية في التعامل مع العقود الرقمية سيكون أداة مهمة لفهم الفجوات في النظام القانوني السعودي وكيفية تحديثه.

٥. دراسة الحالة (Case Studies):

- سيتم إجراء دراسة حالة لبعض القضايا القانونية التي تم التعامل معها في محاكم المملكة العربية السعودية أو محاكم دولية، تتعلق بالعقود الذكية و المنازعات التجارية الرقمية.
- سيتم تحليل هذه القضايا لفهم كيف تعامل النظام القانوني السعودي مع المنازعات الرقمية، ومدى كفاءة آليات الحلول القانونية مثل التحكيم الإلكتروني و المحاكم الرقمية في حل هذه المنازعات.

٦. الأدوات الرقمية:

- سيتم استخدام البرمجيات القانونية و التطبيقات الرقمية لتحليل المعاملات الرقمية و التحقق من صحة العقود الرقمية. سيساعد هذا في تحديد مدى فعالية تقنيات مثل التوقيع الرقمي و التحقق من الهوية الرقمية في ضمان صحة العقود وحمايتها من التلاعب.

٧. الدراسات السابقة والمراجعة الأدبية:

- ستعتمد الدراسة على دراسات سابقة منشورة في مجال التحول الرقمي و العقود التجارية الرقمية. سيتم استعراض الأدبيات القانونية المتاحة في هذا المجال، بما في ذلك الأبحاث الأكاديمية و التقارير القانونية التي تطرقت إلى هذا الموضوع، مع تحليل نتائج هذه الدراسات وتطبيقها على السياق القانوني السعودي.

٨. التحليل الكمي والنوعي:

- سيتم استخدام التحليل الكمي لتحليل البيانات المستخلصة من الاستبيانات و المقابلات مع المحامين و المستشارين حول تأثير التحول الرقمي على المعاملات التجارية.
- سيتم استخدام التحليل النوعي لفحص العوامل المؤثرة في حل المنازعات التجارية الرقمية من خلال التقنيات الحديثة مثل التحكيم الإلكتروني و المحاكم الرقمية.

محدودية الدراسة:

- البيانات المتوفرة: يعتمد البحث على المصادر القانونية المتاحة، وقد يواجه الباحث صعوبة في الحصول على معلومات حديثة حول التقنيات الجديدة إذا كانت غير موثقة بشكل كامل في الأنظمة القانونية.
- تعدد التقنيات: ستقتصر الدراسة على تقنيات معينة مثل العقود الذكية و البلوك تشين، وقد لا تتناول بشكل مفصل تقنيات أخرى قد تؤثر في المنازعات التجارية الرقمية.

حدود الدراسة :

تتمثل حدود الدراسة في مجموعة من الجوانب التي تحدد نطاق البحث وتوجهاته. تهدف هذه الحدود إلى تحديد مجال البحث وتركز على دراسة تأثير التحول الرقمي على العقود التجارية و المنازعات التجارية ضمن الإطار القانوني السعودي. وفيما يلي أهم حدود الدراسة:

١. الحد الزمني:

- تقتصر الدراسة على التطورات القانونية و التقنيات الرقمية المتاحة حتى عام ٢٠٢٥. سيتم التركيز على الوضع الحالي لهذه التقنيات في مجال العقود التجارية و المنازعات التجارية من منظور القانون السعودي، ولا تشمل الدراسة التطورات المستقبلية في التشريعات أو التقنيات الرقمية التي قد تؤثر على المعاملات التجارية بعد هذا التاريخ.
- سيتم دراسة التقنيات الحديثة حتى عام ٢٠٢٥ ، مثل العقود الذكية و البلوك تشين، وتحليل التحديات القانونية التي تطرأ نتيجة لهذا التحول الرقمي.

٢. الحد الجغرافي:

- النطاق الجغرافي للدراسة يقتصر على المملكة العربية السعودية فقط. وعلى الرغم من استخدام المنهج المقارن لمقارنة التجربة السعودية مع بعض الأنظمة القانونية الأخرى، فإن التركيز الرئيسي سيكون على النظام القانوني السعودي وكيفية تعامله مع التحول الرقمي في العقود التجارية و المنازعات التجارية.
- لن تشمل الدراسة التطبيقات القانونية في دول أخرى إلا في سياق المقارنات التي تهدف إلى تحليل مدى استعداد النظام القانوني السعودي لمواكبة التحولات الرقمية.

٣. الحد الموضوعي:

- تقتصر الدراسة على التحول الرقمي في المجال التجاري، وتحديدًا في العقود التجارية و المنازعات التجارية الرقمية. ولن تتناول الدراسة مجالات أخرى من التحول الرقمي مثل التحول الرقمي في القطاع الحكومي أو التعليم الرقمي.
- سيتم التركيز على العقود التجارية الرقمية مثل العقود الذكية و التجارة الإلكترونية، بالإضافة إلى المنازعات التجارية الرقمية الناتجة عن استخدام هذه التقنيات.

٤. الحد القانوني:

- التشريعات القانونية التي سيتم دراستها هي القوانين السعودية المتعلقة ب التجارة الإلكترونية و العقوبات التجارية و العقود الذكية. سيتم التحليل وفقًا لما هو متاح من نصوص قانونية و لوائح تنظيمية سعودية، ولا تشمل الدراسة التشريعات الدولية أو قوانين دول أخرى بشكل مفصل سوى في السياق المقارن.
- سيتم استبعاد الجوانب القانونية التي لا تتعلق بشكل مباشر ب العقود التجارية الرقمية مثل قوانين الملكية الفكرية أو الحقوق الشخصية ما لم ترتبط ارتباطاً وثيقاً بمسألة التحول الرقمي في التجارة.

٥. الحد التقني:

- سيتم دراسة تقنيات التحول الرقمي مثل العقود الذكية و البلوك تشين فقط في سياق التجارة التجارية وحل المنازعات الرقمية، ولن تتطرق الدراسة إلى تقنيات أخرى مثل الذكاء الاصطناعي أو التحليل البياني.
- ستكون الدراسة مقتصرة على تطبيقات البلوك تشين في المعاملات التجارية والعقود الذكية في بيئة قانونية رقمية، دون التوسع في جوانب تطبيقية أخرى لتكنولوجيا البلوك تشين في المجالات الأخرى.

٦. الحد البحثي:

- لا تشمل الدراسة التجارب العملية أو الدراسات التطبيقية في الشركات التجارية أو المحاكم التي تعتمد فعليًا على العقود الذكية و التحكيم الإلكتروني، حيث أن الدراسة تركز على الجانب النظري وتحليل التحديات القانونية على مستوى النظام القانوني بشكل عام.
- سيتم استبعاد الأبحاث التي تتعلق بتطبيق العقود الذكية أو البلوك تشين في مجالات غير تجارية مثل العقود في القطاع العام أو في الأعمال الخيرية.

٧. الحد التكنولوجي:

- في حين أن الدراسة تهدف إلى استكشاف أثر التحول الرقمي على العقود التجارية و المنازعات التجارية، فإن التقنيات مثل الذكاء الاصطناعي قد تتعامل مع جوانب أخرى من التجارة الرقمية ولكنها لن تكون محور هذه الدراسة، حيث سيتم التركيز فقط على العقود الذكية و البلوك تشين في التجارة التجارية

الختامة :

في ختام هذه الدراسة، يمكننا أن نخلص إلى أن التحول الرقمي يشكل خطوة هامة في مسار تطوير التجارة والعقود التجارية في المملكة العربية السعودية، وأنه قد أتاح العديد من الفرص لتحسين كفاءة الإجراءات وتقليل التكاليف وزيادة الشفافية. ومع ذلك، فقد طرح هذا التحول تحديات قانونية تتطلب تطوراً سريعاً في الأنظمة القانونية، بما يضمن تنظيم هذه المعاملات وحل المنازعات الناتجة عنها بشكل فعال.

من خلال دراسة تأثير التحول الرقمي على العقود التجارية والمنازعات التجارية، تم التعرف على عدد من القضايا القانونية التي تحتاج إلى تطوير أدوات تشريعية وقانونية تتناسب مع التقنيات الحديثة مثل العقود الذكية والبلوك تشين، كما أن تزايد الاعتماد على الحلول التقنية في التجارة الإلكترونية يتطلب تحديثاً سريعاً للأنظمة القانونية في المملكة لضمان حماية الحقوق التجارية وحل النزاعات بكفاءة.

إن أهمية هذه الدراسة تكمن في تسليط الضوء على ضرورة إدخال التعديلات القانونية اللازمة لتواكب التحولات الرقمية في القطاعات التجارية. كما تناولت الدراسة التحديات التي قد يواجهها النظام القضائي السعودي في التعامل مع هذه التقنيات الحديثة، مع تقديم حلول قانونية عملية تساهم في تنظيم المعاملات التجارية الرقمية وحل المنازعات بشكل عادل وفعال.

أخيراً، يُتوقع أن تساهم هذه الدراسة في تعزيز النقاش القانوني حول كيفية تحسين النظام القانوني السعودي لمواكبة التحولات الرقمية. كما نأمل أن يكون هذا البحث مرجعاً للمشرعين والقانونيين في المملكة، بما يساهم في تطوير نظام قانوني يعزز من مكانة المملكة كمركز تجاري رائد على المستوى العالمي.

المراجع:

الأنظمة:

- 1 - نظام التعاملات الإلكترونية السعودي الصادر بالمرسوم الملكي رقم م/١٨ بتاريخ ٨/٣/١٤٢٨هـ.
- 2 - نظام الإثبات الصادر بالمرسوم الملكي رقم م/٤٣ وتاريخ ١٤٤٣هـ.
- 3 - نظام المحاكم التجارية السعودي الصادر بالمرسوم الملكي رقم م/٥١١ وتاريخ ١٤٤١هـ.
- 4 - نظام المعاملات المدنية الصادر بالمرسوم الملكي رقم (م/١٩١) وتاريخ ١٤٤٤/١١/٢٩هـ.
- 5 - نظام التجارة الإلكترونية الصادر بالمرسوم الملكي رقم (م/١٢٦) وتاريخ ١٤٤٠/١١/٧هـ.

مواقع إلكترونية:

- 1 - منشآت - الهيئة العامة للمنشآت الصغيرة والمتوسطة. تقنية البلوك تشين ومستقبلها في المملكة العربية السعودية، متاح على الرابط :

<https://stfikra.monshaat.gov.sa/fikra->

[. bucket/public/documents/BHY5dVfiwp217MMnZtSiwYNHAMj06RR9QjuC8M64.pdf](https://stfikra.monshaat.gov.sa/fikra-bucket/public/documents/BHY5dVfiwp217MMnZtSiwYNHAMj06RR9QjuC8M64.pdf)

- 2 - منصة قوى، متاح على الرابط:

<https://qiwa.sa/ar/service-overview/business-owners/manage-current-employees/contract-management>

- 3 - منصة إيجار، متاح على الرابط:

<https://www.ejar.sa/ar>

دراسات وأبحاث أكاديمية:

- 1 - " أحكام تنفيذ حكم التحكيم الإلكتروني في المملكة العربية السعودية- دراسة في الفقه الإسلامي والأنظمة-

تركي بن عبدالله بن عقيل الطيار

دراسة مقارنة في الفقه الإسلامي والأنظمة

- 2 - "أثر العقود الذكية المبرمة عبر تقنية البلوك تشين على تطوير العقود الإدارية: دراسة تحليلية مقارنة"

عادل السيد محمد علي

دراسة تحليلية مقارنة

- 3 - التحكيم التجاري الدولي الإلكتروني في ظل تكنولوجيا التحول الرقمي"

د. أحمد باز محمد متولي

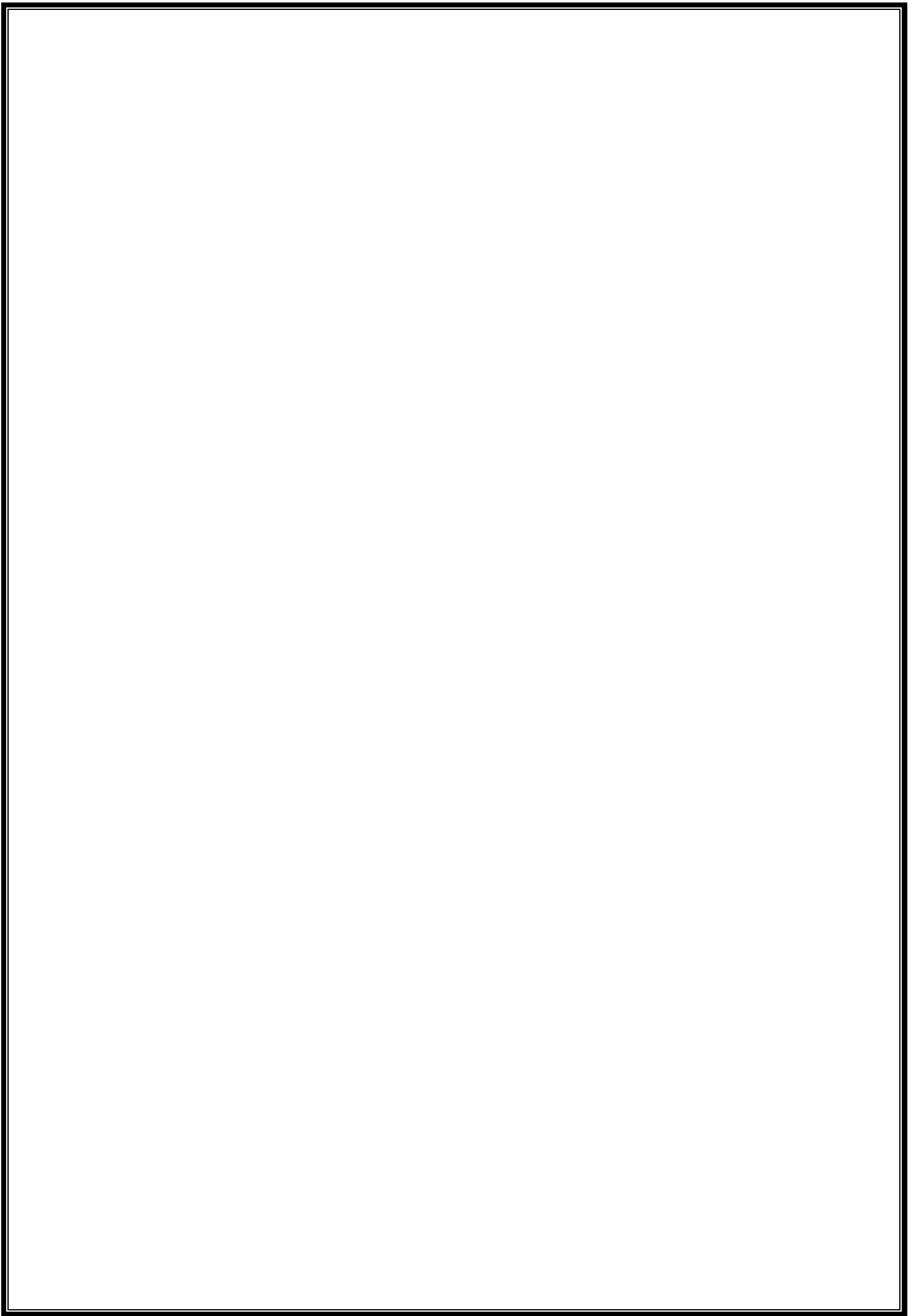
- 4 - " خصوصية العقود الذكية"

محمد بدر أحمد عثمان الكوچ

5 - " عقود التجارة الإلكترونية حاضرها ، مستقبلها ، تأثيرها على الاقتصاد المحلي والعالمي الواقع والتحديات "

مصطفى السيد فرج سعد

دراسة قانونية اقتصادية مقارنة



الفهرس

4	المقدمة
5	مشكلة الدراسة
6	أهمية الدراسة
7	أهداف الدراسة
8	تساؤلات الدراسة
9	فروض الدراسة
10	الدراسات السابقة
11	المنطلقات النظرية للدراسة
13	المنهجية وطرق البحث
14	أدوات الدراسة
17	حدود ومحددات الدراسة
19	الخاتمة
20	المراجع